في الحدث

▪ حازم مبيضين

بعد الحكم على مبارك

بصدور الحكم ضد الرئيس المصري السابق حسني مبارك ينسدل الستار على فصل من فصول الثورة التي أطاحته بعد ما يقارب الثلاثة عقود من حكم الفرد والعائلة والعسكر الذي ابتليت به مصر، منذ إطاحة الملكية التي تميزت بفساد دعا للثورة عليها ولم يكن هناك غير الجيش قادراً على ذلك، غير أن طعم السلطة كان حلواً على ألسنة الضباط فاستمروا يحكمون لعقود حتى اختمرت نواة الثورة شعبياً فأطاحت ممثلهم الذي كان ينوي توريث الحكم والبلاد لنجله ولم يكن ذلك مرضياً للعسكر الذين تخلوا عنه وتركوه لمصيره الذي كتب هو كل حروفه وكلماته ووضع حتى النقاط والفواصل بين السطور،

وفي حين يواجه مبارك وأركان حكمه مصيرهم تتكشف بعض الحكايا الكفيلة بإشعارنا بالرضا عن التخلص منه، فرئيس بلد يعاني معظم سكانه الفقر والبطالة وينتشر شبابه في أربع أركان الأرض حيث يتكفلون بالمهن الوضيعة كان يقدم لكلبه على الغداء شوربة الخضار مع الدجاج، وعلى العشاء عسل النحل والمياه المعدنية، وغني عن القول إن ٩٠٪ من أبناء مصر لم يكونوا يحلمون بوجبات كهذه، ولم يكن طموحهم يتجاوز الحصول على وجبة مهما كان نوعها، والرئيس حتى وهو في سجنه يركز تفكيره على شخصية الحلاق الذي يزين رأسي ولديه في معتقلهما ويسأل عن المبلغ الذي يدفعانه له أجرا على حلاقة رأسيهما،

لا بد من التوقف عند شكل المحاكمة التي قيل إنها تاريخية، وإنها محاكمة القرن، فقد انعقدت بشكل معكوس، إذ حوكم على أسس جنائية، في محاولة لتخفيف الحكم الصادر ضده، ولم تتم المحاكمة على قواعد سياسية، كما ينبغي بالنسبة لرئيس أخل بالتزاماته الوظيفية والسياسية والأخلاقية، وأساء إلى شعبه، أما اختصار التهم في التصدي للتظاهرات، فهو قلب للأوضاع، ذلك أنه إذا لم يظهر خروج مبارك على قسمه الرئاسي أولاً، فإن تصديه للتظاهرات لم يكن أكثر من ممارسة لمهامه، استهدفت حفظ الأمن والنظام العام، وعندها يكون التجاوز في إصدار الأوامر مغفوراً، وتشفع له مشروعية المقصد، كما يشير إلى ذلك محمد حسنين هيكل في كتابه مبارك وزمانه،

بغض النظر عن الحكم، وبتجاوز مقصود لما يقال عن استقلال القضاء، فان المتابعين للشأن المصري، يرون في العقوبة مؤشراً على دور ما للمجلس العسكري الحاكم، ذلك أنه إن جاء الحكم مشددا، كالإعدام أو المؤبد، فإن ذلك يعني أن العسكر يؤكدون بذلك نأيهم عن رئيسهم السابق، وعن مرشح الفلول في آن معاً، ويثبتون انحيازهم للثورة وأهدافها، أما إن كان الحكم مخففاً، فإن ذلك سيفهم على أساس الرغبة في استمرار عهد مبارك والعسكر، من خلال الحرص على نجاح الفريق أحمد شفيق، كونه قدم إلى الانتخابات من صفوف العسكر ووزراء مبارك، وهنا تكمن أهمية توقيت صدور الحكم في فترة الاستعداد للجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية،

ثمة سيناريو لم يلتفت إليه الكثير من المتابعين، ويتلخص في تأجيل النطق بالحكم، وهذا حق مكفول للقاضي المعني، وهو بالمناسبة سيحال إلى التقاعد في أجل قريب، فإن حصل ذلك، فإنه يعني أن تحال القضية برمتها إلى قاض جديد، يعود فيها إلى نقطة البداية، وتكون كل محاكمة القرن مسرحية لإلهاء الناس، والعبث بمشاعرهم، وتضييع حق شهداء الثورة، وعودة الثوار حتماً إلى ميادين التحرير للحفاظ على مكتسباتهم التي ضحوا من أجلها، حتى لو كان ثمن ذلك مزيداً من عدم الاستقرار، والمهم أن مبارك سيظل حبيس القضبان، حتى لو كانت تلك القضبان قصرا يوفر له كل أسباب الراحة، ويكفي أنه يحجز حريته.

حسني مبارك في قاعة المحكمة (ا.ف.ب)

المؤبّد لمبارك والعادلي .. والبراءة لنجلي مبارك ومساعدي العادلي

□ القاهرة / BBC

أصدرت محكمة جنايات القاهرة أمس السبت حكما بالسجن المؤبد على الرئيس المصري السابق حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي بتهمة الضلوع في قتل محتجين خلال الانتفاضة الشعبية التي أطاحت مبارك ونظامه العام الماضي.

وقضت المحكمة أيضا ببراءة معاوني العادلي الستة المتهمين في نفس القضية،كما قضت المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية في اتهامات الفساد الموجهة لمبارك ونجليه علاء وجمال ورجال الأعمال المصري الهارب حسين سالم.

وقال التلفزيون المصري إن النائب العام أمر بتحويل مبارك إلى سجن طرة بعد الحكم عليه.

وحصلت اشتباكات داخل المحكمة بعد النطق بالأحكام كما شهدت قاعة المحكمة هرجا كبيرا وأخذت مجموعات تردد أن "الشعب يريد تطهير القضاء" .

وأفاد مراسل بي بي سي أن حالة الفوضى التي شهدتها قاعة المحكمة خلفت مصابا واحدا على الأقل،وتابع قائلا إن اشتباكات خارج قاعة المحكمة حدثت بين أهالي الضحايا وقوات الأمن المركزي،وطارد الأمن المركزي متظاهرين من أهالي الشهداء ومن معارضي مبارك أمام أكاديمية الشرطة حيث مقر المحاكمة.

وذكرت التقارير أن ٢٥ شخصا أصيبوا وقبض على ٦ من المؤيدين والمعارضين لمبارك في اشتباكات أمام أكاديمية الشرط.

وأعلن عدد من أسر الشهداء المحتشدين أمام أكاديمية الشرطة بالقاهرة الجديدة عن توجههم إلى ميدان التحرير احتجاجا على حكم المحكمة،وأكدت تلك الأسر عدم رضاها عن الحكم الصادر بحق المتهمين ومطالبتها بإعدامهم جميعا.

من جهة أخرى، غادر جميع أنصار الرئيس السابق مقر أكاديمية الشرطة في أعقاب وقوع اشتباكات بسيطة بينهم وبين أسر الشهداء.

وأفادت مراسلة بي بي سي في السويس مها الجمل أن العشرات من المتظاهرين بدأوا يتجهون إلى مبنى المحافظة احتجاجاً على الحكم ببراءة مساعدي العادلي ونجلي مبارك . وبدأ القاضي جلسة النطق بالحكم على مبارك وبقية المتهمين بالمناداة على أسمائهم الواحد تلو الآخر،وكان مراسل بي بي سي في القاهرة قد أفاد أن مروحية أقلت مبارك إلى مقر المحكمة.

وقد وصل عدد من المتهمين من بينهم وزير الداخلية السابق حبيب العادلي إلى مقر المحاكمة في أكاديمية الشرطة وكذلك نجلا مبارك جمال وعلاء، في حين أن الطائرة التي تقل الرئيس السابق حسني مبارك لم تصل بعد .

ويقول علي إسماعيل من فريق تغطية بي بي سي في القاهرة إن خطة أمنية شاملة بدأ تنفيذها قبل ساعات لتأمين المحاكمة التي من المقرر أن تبدأ في التاسعة صباحا بالتوقيت المحلي بحضور كافة المتهمين.

ومن بين معاوني مبارك المتهمين معه في القضية، إضافة إلى وزير الداخلية الأسبق وستة من كبار مساعديه، بينهم القائد السابق لقوات الأمن المركزي ورئيس جهاز مباحث أمن الدولة.

وينفي المتهمون التهم الموجهة إليهم التي قد تؤدي بهم إلى الإعدام في حال ثبوتها،

وقد بدأ النظر في القضية، التي تحظى باهتمام إقليمي ودولي كبيرين، في أغسطس/آب من العام الماضي .

إجراءات أمن مشدّدة

واتخذت السلطات المصرية إجراءات أمن مشددة تحسبا لأي تداعيات للحكم المرتقب، وسط ردود فعل متباينة في أوساط المصريين،ونشرت السلطات نحو ٢٠ ألف جندي وشرطي تحسبا لوقوع أي اضطرابات،وامتدت وقائع المحاكمة حوالي ٦ أشهر متتالية، وشملت ٢٥٠ ساعة في ٤٩ جلسة و٦٠ ألف صفحة،ومن حق المتهمين نقض الحكم خلال ٦٠ يوما من الحكم.

وقام ثوار وأهالي شهداء الإسكندرية المتجمعون أمام مقر أكاديمية الشرطة بالقاهرة الجديدة بتوزيع بيان ضد مرشحي الرئاسة في جولة الإعادة الفريق أحمد شفيق والدكتور محمد مرسي، حسب وكالة أنباء الشرق الأوسط،وأكد ثوار وأسر شهداء الإسكندرية في بيانهم أنهم سيعملون على جمع عشرة ملايين صوت للمرشح السابق حمدين صباحي باعتباره رمزا للثورة المصرية .وتضمن البيان بعض الانتقادات التي وجهت من قبل الناشطين أحمد حرارة وسميرة إبراهيم لكل من شفيق ومرسي وتأكيدهما عدم أحقية كل منهما في تولي منصب الرئاسة .

تسلسل زمني لمحاكمة الرئيس السابق حسني مبارك ونجليه ووزير داخليته

□ القاهرة / وكالات

إحالة مبارك للمحاكمة باتهامات بالضلوع في قتل المتظاهرين وأخرى تتعلق بالفساد.

٣ أغسطس/آب ٢٠١١

مبارك يحضر أول جلسة بالمحكمة على سرير طبي ويدخل قفص الاتهام هو وابناه جمال وعلاء ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي و٦ من كبار مساعديه، ونقل التلفزيون المصري الجلسة على الهواء، وأعلن المستشار أحمد رفعت رئيس المحكمة في نهاية الجلسة تأجيل نظر القضية ليوم ١٥ أغسطس/آب ٢٠١١ لفض أحراز القضية.

١٥ أغسطس/آب ٢٠١١

الجلسة الثانية لمحاكمة مبارك والتي جاء خلالها قرار المستشار رفعت بوقف البث التليفزيوني لوقائع المحاكمة، كما قرر ضم قضية مبارك المتعلقة بقتل المتظاهرين إلى قضية وزير الداخلية السابق حبيب العادلي.

٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١

الجلسة الثالثة التي استمعت المحكمة خلالها لشهادة أربعة من شهود الإثبات، وقد استمرت الجلسة لنحو ١٠ ساعات.

٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١١

الجلسة الرابعة لمحاكمة مبارك والاستمرار في الاستماع لشهود الإثبات، كما أمرت المحكمة باستدعاء المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم للبلاد لجلسة ١١ سبتمبر/أيلول، ونائبه الفريق سامي عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة، لجلسة ١٢ سبتمبر/أيلول، وعمر سليمان المدير السابق لجهاز المخابرات المصرية ونائب الرئيس السابق مبارك لجلسة ١٣ سبتمبر/أيلول، ووزير الداخلية آنذاك منصور العيسوى لجلسة ١٤ سبتمبر/أيلول، ومحمود وجدي وزير الداخلية الأسبق لجلسة ١٥ سبتمبر/أيلول، وذلك للإدلاء بشهاداتهم في القضية في جلسات سرية لا تحضرها وسائل الإعلام.

٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١

عقد الجلسة الخامسة والاستمرار في الاستماع للشهود في قضية قتل المتظاهرين.

١١ سبتمبر/أيلول ٢٠١١

الجلسة السادسة للمحاكمة وغياب المشير حسين طنطاوي عن الجلسة وإعلان تأجيل الاستماع إلى شهادته وشهادة نائبة الفريق سامي عنان إلى جلستي ٢٤ و ٢٥ من نفس الشهر.

١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١١

الجلسة السابعة وحضور اللواء عمر سليمان

علاء مبارك

نائب الرئيس السابق ليدلي بشهادته أمام المحكمة.

١٤ و ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١

الجلستان الثامنة والتاسعة اللتان استمعت خلالهما المحكمة لشهادة وزير الداخلية آنذاك منصور العيسوي، ووزير الداخلية الذي سبقه محمود وجدي.

١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١

الجلسة العاشرة التي شهدت فض أحراز القضية ومشاهدة فيديوهات مسجلة لقتل المتظاهرين خلال أحداث الثورة.

٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١١

الجلسة الحادية عشرة وحضور المشير حسين طنطاوي لتقديم شهادته في قضية قتل المتظاهرين، وقد أفادت تسريبات على مواقع التواصل الاجتماعي وبعض الصحف المصرية نقلا عن أحد المحامين عن أسر الشهداء الذين حضروا الجلسة السرية بأن المشير لم يُدن مبارك بقتل المتظاهرين.

وتوقفت بعد ذلك جلسات المحاكمة إثر طلب أحد المحامين رد هيئة المحكمة برئاسة المستشار أحمد رفعت عن نظر القضية.

٢٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١

الجلسة الثانية عشرة واستئناف الجلسات بعد رفض طلب رد هيئة المحكمة، وقرر القاضي تأجيل نظر القضية لجلسة ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، وكلف النيابة العامة بتقديم الكشوف النهائية للمصابين وضحايا ثورة الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني.

٢ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢

الجلسة الثالثة عشرة واستماع القاضي لطلبات محامي الدفاع والمدعين بالحق المدني وأقوال النيابة العامة،٣ و ٤ و٥ يناير /كانون الثاني ٢٠١٢.

الجلسة الرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة للاستماع إلى مرافعة النيابة ضد المتهمين في القضية.

٩ و ١٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢

جمال مبارك

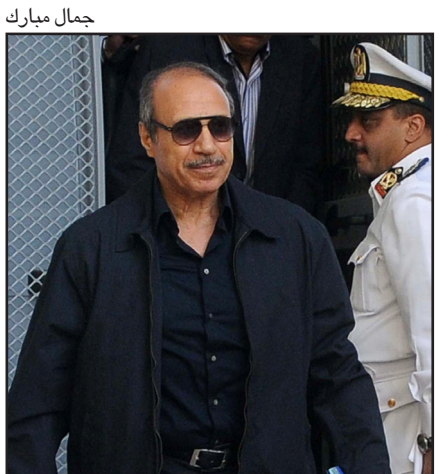

العادلي

الجلسة السابعة عشرة والثامنة عشرة وذلك للاستماع إلى مرافعة المدعين بالحق المدني، كما حددت المحكمة شهرا كاملا للاستماع إلى مرافعات دفاع المتهمين بداية من ١٧ يناير/كانون الثاني.

١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

الجلسات التاسعة عشرة وحتى الثالثة والعشرين والتي قدم فيها المحامي فريد الديب دفاعه عن مبارك وأبنائه وأنهى مرافعته بطلب عدم اختصاص المحكمة بنظر القضية قائلا إن مبارك لا يزال رئيسا للجمهورية.

٢٣ و٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢

الجلستان الرابعة والعشرون والخامسة والعشرون وبداية الاستماع لمحامي الدفاع عن وزير الداخلية السابق حبيب العادلي.

٢٦ و٢٨ و ٢٩ و ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢

الجلسات السادسة والعشرون وحتى الثامنة والعشرون والتي قدم فيها المحامي فريد الديب دفاعه عن وزير الداخلية السابق حبيب العادلي وطالب ببراءته من كل التهم الموجهة إليه.

٣١ يناير/ كانون الثاني وحتى ٥ فبراير/شباط ٢٠١٢

الجلسات من الثلاثين إلى الثلاثة والثلاثين للاستماع إلى محامي الدفاع عن اللواء أحمد رمزي القائد السابق لقوات الأمن المركزي خلال الثورة.

٦ و ٧ فبراير/ شباط ٢٠١٢

الجلستان الرابعة والثلاثون والخامسة والثلاثون للاستماع إلى محامي الدفاع عن اللواء عدلي فايد المدير السابق لقطاع الأمن العام.

٨ و ٩ و ١١ فبراير/شباط ٢٠١٢

الجلسات السادسة والثلاثون والسابعة والثلاثون والثامنة والثلاثون للاستماع لمحامي الدفاع عن اللواء حسن عبد الرحمن الرئيس السابق لجهاز مباحث أمن الدولة.

١٢ و ١٣ و ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٢

الجلسات التاسعة والثلاثون والأربعون والواحدة والأربعون للاستماع إلى محامي الدفاع عن اللواء إسماعيل الشاعر المدير السابق لأمن القاهرة والتي اتهم فيها المحامي عناصر خارجية وداخلية بقتل المتظاهرين.

١٥ فبراير/شباط ٢٠١٢

الجلسة الثانية والأربعون وترافع فيها محامي الدفاع عن اللواء أسامة المراسي المدير السابق لأمن الجيزة.

١٦ فبراير/شباط ٢٠١٢

الجلسة الثالثة والأربعون واستماع المحكمة لدفاع اللواء عمر الفرماوي المدير السابق لأمن مدينة السادس من أكتوبر،

٢٠ فبراير/شباط ٢٠١٢

الجلسة الرابعة والأربعون للاستماع لتعقيب النيابة والمدعين بالحق المدني على مرافعات الدفاع.

٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٢

الجلسة الخامسة والأربعون للاستماع للتعقيب الأخير لدفاع المتهمين، وتحديد موعد ٢ يونيو/ حزيران موعدا لجلسة النطق بالحكم.

مبارك طلب أدوية تساعده على الموت

□ القاهرة / CNN

قالت صحيفة التايمز البريطانية إن الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك طلب من أطبائه إعطاءه أدوية تساعده على الموت ،وذكرت الصحيفة أن مبارك طلب ذلك من أطبائه بعد إصابته بالاكتئاب عقب إطاحة ثورة الخامس والعشرين من يناير نظامه. وكانت محكمة جنايات القاهرة قد أصدرت حكمها أمس السبت بالسجن المؤبد في القضية المتهم فيها مبارك بقتل المتظاهرين وبالفساد المالي . ونقلت التايمز عما وصفتها بمصادر مقربة من مبارك أن الرئيس السابق أصيب بحالة "اكتئاب بالغ" بسبب سقوطه المفاجئ بعد أكثر من ثلاثين عاما في السلطة.وقالت المصادر إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، الذي كلفه مبارك بإدارة شؤون مصر بعد تخليه عن الرئاسة في الحادي عشر من فبراير/شباط عام ٢٠١١، عرض تقديم طائرة لمبارك للذهاب بها إلى حيث يريد لمدة أسبوع،وتنقل التايمز عن المصادر نفسها ، والتي لم تسمها ، قولها إن مبارك الذي يعالج من مشاكل في القلب وسرطان المعدة، " صدم ورفض العرض" .

وتشير المصادر إلى أن حالة الاكتئاب لدى مبارك بلغت ذروتها في أواخر شهر إبريل/نيسان عام ٢٠١١ أي بعد ستة أسابيع تقريبا من تركه السلطة،وقالت الصحيفة إن مبارك وافق على تناول أدوية مضادة للاكتئاب لكنه رفض رؤية طبيب نفسي نظرا لأن هذه وصمة في الثقافة المصرية.

يدخل مستشفى سجن مزرعة طرة في القاهرة

القاهرة / ا ف ب

وصل الرئيس المصري السابق حسني مبارك الذي حكم عليه السبت بالسجن المؤبد لمسؤوليته عن قتل المتظاهرين إبان الانتفاضة التي أطاحته في شباط/فبراير ٢٠١١ إلى سجن مزرعة طرة ودخل مستشفى السجن، بحسب مصدر امني، وكان النائب العام عبد المجيد محمود أعلن انه أمر بنقل مبارك، الذي كان يقيم في مركز طبي تابع للجيش بشرق القاهرة، إلى مستشفى سجن مزرعة طرة، وكانت محكمة جنايات القاهرة حكمت السبت بالسجن المؤبد على حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي لاتهامها بقتل المتظاهرين إبان الانتفاضة التي أطاحت الرئيس المصري السابق في شباط/ فبراير ٢٠١١، ووصل الرئيس المصري السابق على متن مروحية إلى مقر المحكمة في أكاديمية الشرطة، ونقلت سيارة إسعاف الرئيس السابق من المروحية إلى القاعة التي دخلها على سرير طبي نقال، بحسب صور بثها مباشرة التلفزيون المصري، وبرأت المحكمة اليوم نجلي مبارك جمال وعلاء وستة من قيادات وزارة الداخلية السابقين، ويأتي الحكم في وقت تشهد فيه البلاد توترا سياسيا بسبب الانتخابات الرئاسية التي قد تأتي بآخر رئيس وزراء لمبارك، احمد شفيق إلى سدة الحكم إذ يخوض جولة الإعادة في مواجهة مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي في ١٦ و١٧ حزيران/ يونيو الحالي.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح